شركة مطاحن مصر الوسطي
القطـــاع المـالى

السادة / البورصة المصرية

تحيــه طيبــه وبعـــد ،،،،

نتشرف أن نرفق طيه نسخة من الـرد على تقرير السيد مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

تحريراً فى : ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

مسئول علاقات المستثمرين

محاسب / ضياء محمود صديق

رئيس القطـاع المـالى

محاسب / محمود صابر رشيدى

محمد جابر //
٢٠١٠-٣-٤٠٥١

شركة مطاحن مصر الوسطي
(ش . م . م)

مكتب الرئيس التنفيذى
المركز الرئيسي – المنيا
ت: ٠٨٦/٣٦٤٨١١ – ٠٨٦/٣٦٣٠٧٤
فاكس : ٠٨٦/٣٦٤٨١١

Chairman & Managing Director
Head office – EL- Mania
TEL:٠٨٦/٣٦٣٠٧٤-٠٨٦/٣٦٤٨١١
Fax :٠٨٦/٣٦٤٨١١

الرد على تقرير السيد مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠

ملحوظة الجهـاز	رد الشركـــة
- بلـغ صـافى الأصـول الثابتـة فـي ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحـو ٢٠٦,٠٦٦ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٤٧٩,٣٤٠ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنها ما يلى : تضمنت الأصول الثابتة طاقات عاطلة غير مستغلة منذ عدة سنوات بلغت التكلفـة الدفتريـة لمـا أمكـن حصره منهـا نحـو ٢٥,٣٤٣ مليـون جنيـه تتضمن بعض المطاحن ومصنع المكرونـة وغيرها والمتوقفة منذ عدة سنوات ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :	
● صدور قرار من الجمعيـة العامـة غير العاديـة للـشركة فـي ٢٠١٦/١١/٧ بالموافقة علي إتخاذ الإجراءات القانونية لبيع آلات ومعدات مصنع المكرونـة بالمنيا البالغ تكلفته الدفترية نحو ١٨,٧٨٢ مليون جنيه وقد تم إجراء أكثر من مزاد آخرها بجلسة ٢٠٢١/٣/٦ ، ولم يتم الوصول فيهم إلي سعر التقييم أيضاً ، هذا وقد قرر مجلس الإدارة بجلسته رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠ العرض على الجمعيـة العامـة للموافقـة علـى بيـع الآلات والمعدات كـأجزاء منفصلة وليس كخط إنتاج متكامل ، إلا أنه بتـاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٨ تم إرسـال خطاب للشركة القابضة لإعادة الطرح كخط متكامل بمزايدة ثالثة وورد رد الشركة القابضة فى ٢٠٢٢/٥/١٧ بإعادة العرض على مجلس إدارة الشركة وتقييم الخط من عدد (٢) مكتب إستشارى متخصص وعرض التقييم المـالى والفنى على اللجنة المشكلة بالشركة القابضة لإتخاذ إجراءات الطرح وقد وافق مجلس الإدارة بجلستة المنعقدة فى ٢٠٢٢/٨/٣٠ بالإسناد إلى مكتبين للتقييم وجـارى تقـديم التقـارير للـشركة القابضـة لإسـتكمال إجـراءات طـرح المزاد .	- تم الإعلان عن المزاد بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٢ طبقا لخطاب الشركة القابضة المؤرخ فى ٢٠٢٢/١٠/١٧ .
● وجـود العديـد مـن المبـاني والأراضـي غيـر المـستغلة بـبعض وحـدات الشركة تبلغ تكلفتها الدفترية نحو ٣.٤٨١ مليون جنيـه ، نحـو ٥٠ ألـف جنيـه علـي الترتيـب ، طبقـاً للـوارد بالإيـضاحات المتممـة للقـوائم الماليـة منهـا مطـاحن الحمـرا وسـاحل سـليم وديـروط بأسـيوط ، مطحـن عبـد اللطيف ببنى سويف ، شونة الريرمون بالمنيا.	- مطحن الحمراء : تم عرضه للتأجير أكثر من مرة ولم يتم تأجيره وجارى دراسة كيفية استغلاله . - ساحل سليم وديروط بأسيوط : سيتم إدراجهم لمشروعات الاستثمار العقارى مستقبلاً بعد تسجيلهما وسوف يتم دراسة كيفية استغلالهما بعد انتهاء إجراءات التسجيل . - مطحن عبد اللطيف : يتم استخدامه كورشة سيارات ومخزن لقطع الغيار . - شونة الريرمون : تمت الموافقة على إنشاء صومعة معدنية سعة ٣٠ ألف طن وجارى اتخاذ اللازم من إجراءات بناء على موافقة معالي الدكتور وزير التموين بتاريخ ٨ / ٣ / ٢٠٢١ وتم عمل مناقصة بين المكاتب الاستشارية لعمل الدراسات اللازمة والإشراف على إنشاء الصومعة وورد كتاب الشركة القابضة بتوصيات مجلس الوزراء بتأجيل تنفيذ المشروعات المستقبلية وتم إعادة العرض على مجلس الإدارة للبدء فى المشروع مرة أخرى ، وتم مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الغذائية بذلك والتى بدورها قامت مشكورة بعرض مذكرة بذلك الأمر على معالى السيد وزير التموين والتجارة الداخلية الذى وافق بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٥ على مذكرة الشركة القابضة وجارى حالياً استكمال إجراءات تنفيذ إنشاء صومعة معدنية بسعة ٣٠ ألف طن بأرض الريرمون بملوى بمحافظة المنيا بالتمويل الذاتى .

• إستمرار عدم التصرف الإقتصادي لخط إنتاج الخبز الفينو (مخبز جيفرا) بقطاع أسيوط والمتوقف عن العمل منذ سنوات والمهلك دفتريا بالكامل وكذا قطع الغيار الخاصة به البالغ قيمتها نحو ١٤٠ ألف جنيه رغم ورود كتاب من الشركة القابضة فى ٢٠١٧/١١/٢٦ يفيد صدور موافقة وزارة المالية على قيام الشركة القابضة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للبيع وجارى إستكمال إجراءات البيع . نوصى بدراسة أوجه الإستفادة من كافة الطاقات المتاحة بما يعود بالنفع على الشركة ووضع الخطط اللازمة لإحلال وتجديد أصولها مع تطبيق معياري المحاسبة المصرية رقما (١٠ ، ٣١) بشأن الأصول الثابتة واضمحلالها مع سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعيات العامة للشركة .	- تم إرسال التقرير للشركة القابضة والمظروف المغلق الخاص بالتسعير للخط ، وذلك لاستكمال إجراءات بيع الخط .
- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة مبانى وآلات صومعة بنى مزار التابعة لقطاع المنيا البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٠,٤٣٨ مليون جنيه بصافى قيمة دفترية نحو ١٦,١٤٢ مليون جنيه والتى تعرضت لحادث انهيار لعدد (٢) خلية فى تاريخ ٢٠١٩/٧/٨ تنفيذ الهيئة العربية للتصنيع - مصنع المحركات - والتى لم يتم الاستلام النهائى لها نتيجة ظهور بعض العيوب خلال فترة الضمان والتى انتهت فى ٢٠١٨/٦/١٥ ، والصومعة مؤمن عليها بقيمة تأمينية بنحو ٩,٧ مليون جنيه وبما لا يتناسب مع قيمتها الدفترية ، وقد تلاحظ فى هذا الشأن ما يلى : • عدم ورود تقرير اللجنة المشكلة بقرار معالى رئيس مجلس الوزراء فى ٢٠٢١/٧/٩ برئاسة ممثل عن الهيئة الهندسية لدراسة أسباب تصدع وانهيار الصومعة . • صدور قرار من النيابة العامة بحفظ القضية رقم (٥٤٤٣) لسنة ٢٠١٩ م . إدارى ، والمقيدة برقم (١٩٩) لسنة ٢٠٢٠ حصر أموال عامة عليا لإستبعاد شبهة العدوان على المال العام المثارة بالأوراق واستمرار قيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إدارياً وقيدت برقم (٨) لسنة ٢٠٢٢ شكاوى محفوظة ، وقامت الشركة بالطعن على قرار النيابة والتى صدر قرارها فى ٢٠٢٢/١٠/٤ برفض الطعن . • هذا وقد ورد كتاب من الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٩ والمتضمن تأشيرة معالى الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية للمتابعة واتخاذ اللازم فى ضوء كتاب السيد المستشار / رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء والمتضمن كتاب السيد اللواء / مدير مكتب فخامة رئيس الجمهورية رقم ١٨٨٣٤ المؤرخ ٢٠٢٢/٨/٣١ بشأن الموافقة على بعض التقديرات والتوصيات المعروضة على فخامته ومنها قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة فنية هندسية للوقوف على مدى مطابقة المشروع للمواصفات الفنية وتوضيح أسباب الإنهيار مع قيام الجهات القضائية بسرعة البت فى تظلم الشركة . • ويتصل بذلك إقامة دعوى قضائية برقم (٤٩٣) لسنة ٢٠٢١ مدنى جزئى بنى مزار ضد الشركة من أحد المتضررين من وقوع أنقاض الصومعة على الأرض الزراعية المجاورة للصومعة للمطالبة بتعويض ١٠٠ ألف جنيه والمحالة لمكتب خبراء المنيا ولم يتم تحديد موعد المناقشة حتى تاريخه .	- ورد كتاب الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٩ والمتضمن " إيماء إلى تأشيرة معالى الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٧ " للمتابعة واتخاذ اللازم " على كتاب السيد المستشار / رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء والمتضمن كتاب السيد اللواء / مدير مكتب فخامة السيد رئيس الجمهورية رقم ١٨٨٣٤ المؤرخ ٢٠٢٢/٨/٣١ بشأن موافقة فخامته على بعض التقديرات والتوصيات المعروضة عليه فيما يخص صومعة بنى مزار التى إنهارت التابعة لشركة مطاحن مصر الوسطى بالمنيا " والمتضمن : ١- قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة فنية هندسية من المختصين للوقوف على مدى مطابقة المشروع للمواصفات الفنية وتوضيح أسباب الانهيار ، وكذلك إجراء المراجعة الفنية لكافة المعدات والأجهزة بالإضافة إلى إجراء فحص وتفتيش فنى دورى حول كافة كفاءة صوامع تخزين الغلال على مستوى الجمهرية . ٢- قيام الجهات القضائية المعنية بسرعة البت فى التظلم المقدم من شركة مطاحن مصر الوسطى على قرار نيابة الأموال العامة العليا باستبعاد شبهة جرائم العدوان على المال العام فى القضية المشار إليها . وبناء عليه تم إرسال خطاب إلى الهيئة العربية للتصنيع – مصنع المحركات للمطالبة بسرعة تنفيذ التوجيهات الصادرة من فخامة السيد / رئيس الجمهورية ، ورئاسة مجلس الوزراء . - وتم الحصول على إفادة بالتصرفات النهائية فى القضية رقم ٥٤٤٣ لسنة ٢٠١٩ إدارى بنى مزار والمقيدة برقم ٥ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة شمال المنيا الكلية ضد الهيئة العربية للتصنيع ومكتب النيل الهندسى الاستشارى جلسة ٢٠٢٢/١٠/٤ للنظر فى التظلم المقدم من الشركة على قرار نيابة الأموال العامة العليا باستبعاد شبهة جرائم العدوان على المال العام فى القضية المشار اليها وصدر قرار النيابة العامة برفض التظلم المقدم من الشركة وجارى دراسة اتخاذ الإجراءات القانونية لحفظ حقوق الشركة . - تقوم الشركة بمد صلاحية خطابات الضمان المحتفظة بها والخطابات سارية حتى ٢٠٢٣/٥/٣٠ . - تقوم الشركة بمخاطبة مصنع المحركات بشكل دورى للالتزام وسرعة تنفيذ اعادة بناء الصومعة طبقاً للكتاب الدورى الصادر فى ٢٠٢١/٢/١٠ من رئاسة مجلس الوزراء - سيتم موافاتكم بنتائج الموضوع أولاً بأول ، - تم إحالة الدعوى إلى مكتب خبراء المنيا ولم يتم تحديد جلسة لها حتى تاريخه .

• عدم حساب قيمة الإضمحلال لتلك الأصول وإستبعاد قيمتها من الدفاتر ، بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية . • ضياع عوائد تشغيل الصومعة طوال فترة التوقف والتى تصل إلى نحو مليون جنيه سنوياً . • كما يتصل بذلك حدوث إنفجار بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ بأحد صوامع الدقيق بالمطحن مما أدى إلى حدوث بعض الخسائر البشرية والمادية والتى حملت الشركة تعويضات بنحو ٣٠٠ ألف جنيه للمتوفين والمصابين بخلاف تكاليف إصلاح أثار الحادث وتوقف المطحن عن العمل حتى صدور قرار النيابة وقد تم إستئناف العمل بالمطحن إعتباراً من ٢٠٢٢/٤/١ . نوصى بمتابعة الإجراءات المتخذة فى هذا الشأن وموافاتنا بما يتم أولاً بأول مع متابعة الموقف التأمينى فى ضوء ذلك ، مع تطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول ، مع العمل على سرعة تشغيل الصومعة فى أقرب وقت ممكن .	- مازالت التحقيقات جارية من قبل النيابة العامة وسوف يتم موافاتكم بنتائج تلك التحقيقات فور صدورها .
- ما زال رصيد حساب التكوين الإستثماري يتضمن نحو ٣٠٧ ألف جنيه قيمة المنصرف على نظام شفط الاتربة (مطحن بوهلر المنيا) الصادر بشأنها أمر التوريد رقم (١٧٨) في ٢٠١٢/١/١٨ بقيمة إجمالية ٣٦٣ ألف جنيه للمورد المكتب الهندسي للأعمال الكهروميكانيكية والذي تخالف نتائجه قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ وقامت الشركة بمصادرة التأمين النهائي وإقامة دعوى قضائية رقم (١٣٠١) لسنة ٢٠١٧ ضد المورد لاسترداد ما تم سداده وما زالت متداولة ، كما تم إجراء أكثر من مناقصة لإصلاح نظام شفط الأتربة وتم إلغاؤها لعدم مطابقة العروض فنياً. يتعين بحث ودراسة ما تقدم ، مع ضرورة العمل على سرعة إصلاح النظام تلافياً لأي عقوبات بيئية وحتى لا يمثل رأس مال عاطل مع ضرورة متابعة الدعوي القضائية للحصول على حقوق الشركة طرف المورد طبقا للتعاقد المبرم معه .	- قامت الشركة بإجراء أكثر من مناقصة لعملية إصلاح نظام شفط الأتربة تفاديا لتعرض الشركة لآي عقوبات بيئية . - تم رفع دعوى قضائية تجاه المكتب الهندسي للأعمال الكهروميكانيكية لاسترداد ما تم سداده للمورد بما يحفظ حق الشركة ومازالت متداولة بالمحاكم ومحالة لمكتب الخبراء للتقرير - قام قطاع المشروعات اشتراكا مع قطاع المنيا بمعاينة النظام وأوصوا بإمكان تشغيل الوحدة بالجهود الذاتية لتشغيلها لتحسين الأداء البيئي وتم عرض ذلك على القطاع القانوني وأفاد بالانتظار لحين قيام المحكمة بإيفاد خبير فني لمعاينة الوحدة لحفظ حق الشركة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/١١/٢٠ للمذكرات وجارى المتابعة بين القطاعات المختصة .
- بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٢.٩٤٥ مليون جنيه ، وقد تم جرده بمعرفة الشركة وتحت إشرافنا الإختبارى وفى حدود الإمكانيات المتاحة ، وتم تقييمه بمعرفة الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وكالمتبع فى السنوات السابقة ، وتلاحظ بشأنه ما يلى : • تضمن المخزون أصناف راكدة وبطيئة الحركة بنحو ٨٨٣ ألف جنيه لم يتم مواجهتها بمجمع الاضمحلال اللازم لها ، وتتمثل فى الأتى : - نحو ٤٨١ ألف جنيه قيمة مواد تعبئة وتغليف منتهية الصلاحية ومدون عليها أسم الشركة بمصنع المكرونة المتوقف منذ حوالى ٦ سنوات بقطاع المنيا. - نحو ٢٩٤ ألف جنيه قيمة قطع غيار راكدة بمخازن قطاعات الشركة المختلفة. - نحو ١٠٨ ألف جنية قيمة مواد تعبئة وتغليف بمخازن قطاعات الشركة المختلفة . نوصى بضرورة التصرف الإقتصادى فى كافة الأصناف الراكدة والمنتهية الصلاحية بما يعود بالنفع على الشركة واستغلال المساحات التى تشغلها ، مع إجراء التسويات اللازمة أثر ذلك على القوائم المالية .	- تم إقامة مزاد لبيع الأصناف الراكدة وبطيئة الحركة فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وسوف يتم العمل على التصرف الاقتصادى لكافة الأصناف الراكدة ومنتهية الصلاحية .
- استمرار حوزة بعض وحدات الشركة على العديد من الأحراز والمضبوطات بدون قيمة ، بلغ ما أمكن حصره منها كمية ١٥٩,٦٨٦ طن نخالة خشنة ، عدد ١ طن دقيق تموينى ٨٢% زنة ٥٠ ك متحفظ عليها داخل مطحن بوهلر المنيا منذ ٢٠٢١/١/٢٧ بمعرفة مباحث التموين بإعتبارها زيادات جردية لم يتم إثباتها بدفاتر الشركة ، والتى يتم تدويرها ضمن عهدة المطحن ، بخلاف عدد ٥٩٤ جوال دقيق ٨٢% زنة ٥٠ كيلو مضبوطات ملك الغير بقطاعات الشركة يرجع بعضها لعدة أعوام تشغل سعات تخزينية كبيرة ، وقد أدى طول مدة التحريز إلى سوء حالة بعضها وهو ماقد يؤثر على سلامة المنتجات. نوصي بسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة حيال تلك الأحراز والمضبوطات حفاظاً على صلاحيتها .	- هذه الكميات متحفظ عليها من قبل النيابة ولا يمكن التصرف فيها إلا عن طريق النيابة وجارى مخاطبة الجهات المختصة لمتابعة ذلك .

- يتضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف أرصدة من الخيش الجديدة غير المستخدمة ترجع لحوالى خمسة أعوام بقطاع بنى سويف وذلك منذ ورودها عام ٢٠١٧ ، بلغ ما أمكن حصره منها حوالى ٧٣ألف جوال تبلغ قيمتها نحو ٢,٩ مليون جنيه نتيجة الاعتماد على التخزين بالصوامع بدلاً من الشون . نوصى بضرورة تحديد أسباب شراء كميات كبيرة من الأجولة تزيد عن حاجة الشركة ، مع بحث مدى صلاحيتها بعد مضى تلك السنوات و دراسة التصرف الإقتصادى لها بما يعود بالنفع على الشركة .	- سوف يتم دراسة التصرف الاقتصادى لها بما يعود بالنفع على الشركة .
- عدم قيام كافة لجان الجرد بإجراء الجرد الفعلى للصوامع والشون أو إجراء تصفية صفرية لها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، حيث تم إثبات الأرصدة الدفترية للأقماح والتى تبلغ حوالى ١٩٨,٧٢٠ ألف طن من الأقماح المحلية والمستوردة بالمخالفة لما تقضى به قواعد الجرد الفعلى السليمة وهذه الأقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية نوصى بضرورة وضع برامج للتصفية الصفرية للصوامع للتحقق من صحة أرصدتها ومطابقتها مع الأرصدة الدفترية ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة حال وجود فروق .	- يرجع ذلك لصعوبة تصفية الصوامع بصفة مستمرة فى مواعيد محددة لوجود أرصدة من القمح بهذه الصوامع وفقاً لبرامج شحن الاقماح التي تتم بمعرفة لجنة البرامج وتخزين القمح المحلى المسوق الذي يستمر فى الصوامع حوالي عشرة أشهر فى العام ، وهذا الأمر خارج عن إرادة الشركة ولذلك لا يمكن تصفيتها تصفية صفرية لارتباطها بتشغيل المطاحن ولجنة البرامج وتسويق القمح المحلى وتنتهز الشركة أي فرصة لانخفاض أرصدة الصوامع لإجراء التصفية .
- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض ومدينون آخرون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٨٣,٣٤١ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ ٢١,٠٣٩ مليون جنيه ، وقد أسفرت المراجعة عن بعض الملاحظات نوردها فيما يلى : ● تم إرسال مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة بحسابات العملاء والموردين والحسابات المدينة وذلك تحت مسئولية الشركة ودون إشرافنا على إعدادها أو إرسالها بالمخالفة لكتاب مراقبة الحسابات بشأن تعليمات الجرد السنوى وإعداد القوائم المالية ، ولم نتلقى عنها ردود حتى تاريخه ، كما لم يتم إجراء مطابقات معهم عدا (الهيئة العامة للسلع التموينية ، الشركة العامة للصوامع) . نوصى بضرورة تدارك ذلك مع سرعة إجراء المطابقات اللازمة لتوفير أحد أدلة الأثبات الهامة لأغراض المراجعة .	- تم إرسال المصادقات عن ٢٠٢٢/٦/٣٠ بعد الانتهاء من الإقفال الأول والتأكد من الأرصدة ولم يتم الرد عليها وسوف يراعى إرسال المصادقات فى الموعد المحدد وسوف يتم العمل على إجراء المطابقات اللازمة
- مازالت أرصدة حسابات العملاء في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تتضمن نحو ١٠.٩٢٨ مليون جنيه قيمة أرصدة متوقفة ومرحلة يرجع بعضها إلى أكثر من ٢٠ سنة ، واجهتها الشركة بمجمع اضمحلال بنحو ١٠,٨٧٣ مليون جنيه ، تتمثل فى قيمة مبيعات دقيق ونخالة خشنة وسميد ، هذا وقد صدر بشأن معظمها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه . - ويتصل بذلك إستمرار تضمين أرصدة الحسابات المدينة الأخرى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٥,١٢٧ مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ سنوات ، معظمها بقطاعات الشركة المختلفة ويخص المركز الرئيسى منها نحو ٢,١٣١ مليون جنيه ، مكون لمقابلتها مجمع الاضمحلال بنحو ٩,٩٠١ مليون جنيه بخلاف المعلى بحسابات الأرصدة الدائنة بنحو ٦٩٧ ألف جنيه ، وقد تضمنت بعض المبالغ مرفوع بشأنها قضايا صدرت لها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها ، وتجدر الإشارة إلى وفاة السيد / محمد راضى عبد الرحيم – البالغ	- تم تشكيل لجنة لفحص حسابات العملاء المتعثرين بموجب القرار رقم ٢٠ فى ٢٠١٦/٢/١ وقد أعدت اللجنة تقريرها وعرض على مجلس إدارة الشركة بجلسته قم ١١ لسنة ٢٠١٤ / ٢٠١٥ وتم عرض تقرير اللجنة على الجمعية العامة فى ٢٠١٥/١١/١٩ والتي أوصت بموافاة القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بالدراسة التي أعدتها الشركة وتم إرسال الدراسة فى ٢٠١٦/١/٢٤ وتم الكتابة للشركة القابضة فى ٢٠١٦/٨/٣٠ ، وتم الرد من الشركة القابضة بالاستفسار عن بعض الأحكام والإجراءات وتم عرض اجتماعات مشتركة بين القطاعات القانونية بالشركة القابضة والقطاع القانونى بالشركة لفحص هذا الموضوع وتم إرسال الخطاب رقم (١٣) فى ٢٠١٨/١/٢ بالإجراءات التى تمت وتم إرسال خطابنا رقم ١٩٩٦ فى ٢٠١٨/١١/٢١ بأخر الإجراءات التى تمت من الشركة وتم ورود خطاب فى ٢٠١٨/١١/٢١ من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والذى تضمن الموافقة على الرأى القانونى بمذكرة العرض والمنتهى إلى عدم الموافقة على إعدام تلك المديونية وأن يتم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية حيال هؤلاء العملاء المتعثرين مع قيام الشركة باستكمال طلب تحرى على مقارهم عن طريق مديرية الأمن حتى يمكن للشركة اتخاذ إجراءات تنفيذ تلك الاحكام . - المتهم توفى وتم إحالة الدعوى المدنية لمحكمة الفيوم المدنية وقيدت برقم ٢٨٣٤ لسنة ٢٠٢٢ م . ك تعويضات الفيوم ومحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٧ لإحضار الاعلام الشرعى لورثة / محمد راضى عبد الرحيم – ولإدخال خصوم جدد .

قيمة مديونيته نحو ٤.٣٠٥ مليون جنية عن عجز أقماح . يتعين ضرورة العمل على إتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة ، مع ضرورة إجراء التسويات اللازمة بالحسابات على الأرصدة فى ضوء الأحكام الصادرة بشأنهم تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول ، مع إستمرار الإجراءات القانونية اللازمة لإستنداء كافة حقوق الشركة وموافاتنا بالدراسات المجراة لهذه الارصدة من قبل الشركة ، مع تسويات المبالغ طرف السيد المحامى / محمد فريد محمود – عن القضايا المسندة له .	- جارى المتابعة عن طريق القطاع القانوني بالشركة وسوف يتم إجراء التسويات اللازمة للحسابات على أرصدة العملاء فور صدور قرار اللجنة المشكلة . - بعض القضايا الموكلة للسيد / محمد فريد (المحامى) وتم صدور أحكام بها لصالح الشركة ومازالت تحت التنفيذ (دعوى رقم ٩٨٨ / ٨١ق استرداد ضريبة مبيعات ، دعوى رقم ٢٢٠٠ /٦٩ق استرداد رسوم خدمات) ولا يتم محاسبته إلا بعد تنفيذ الحكم ، وباقى القضايا مازالت متداولة أمام محكمة النقض والإدارية العليا (دعوى رقم ٣٩٧٠ / ٨٠ق ، ٩٣٦٩ / ٨٠ق ، ١١٩٧٧ /٨١ق ، ١٣٣١٧ / ٨١ق ، ٧٤٤٠ / ٨٣ق ، ٩٥٣٠٩ / ٦٢ ق استرداد ضريبة مبيعات) (دعوى رقم ٤٨٥٨٢ / ٦٧ق ، ٢٢٦٩١ / ٦٧ق ، ٥٠٥٨ / ٦٦ق استرداد غرامات وزن) وتتم المتابعة عن طريق القطاع القانونى بالشركة .
- حساب تأمينات لدى الغير الظاهر بنحو ٣٦,٦٥٥ مليون جنيه (منها ٣٦,١٥٢ مليون جنيه طرف الهيئة العامة للسلع التموينية عن منظومة الخبز الجديدة) لم ترد به شهادات أو مصادقات من الغير تؤيد صحته بالمخالفة لتعليمات مراقبة الحسابات فى هذا الشأن . نوصى بضرورة الحصول على الشهادات والمصادقات المؤيدة لتلك الأرصدة .	- تم ارسال المصادقات ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه
- بلغ رصيد مصلحة الضرائب العامة - ضرائب الخصم فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالحسابات المدينة للمصالح والهيئات نحو٥٨٥ ألف جنيه ، لم نواف بالشهادات المؤيدة له . نوصى بضرورة موافاتنا بالشهادات المؤيدة للرصيد مع تسوية ما يخص سنوات إنتهاء الفحص منها .	- مبالغ الخصم والاضافة المخصومة من الشركة واردة بالبيان المرفق مع الشيكات الواردة من الشركة العامة للصوامع وجارى الحصول على الشهادة .
- عدم كفاية بعض المخصصات الظاهرة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتى كونتها الشركة لمقابلة المطالبات والالتزامات المكونة من أجلها وذلك على النحو التالى - بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١١.٨٦٥ مليون جنيه لمواجهة صافى مطالبات بنحو ١٢٥,٣٩٦ مليون جنيه ، بخلاف قيمة الضرائب الإضافية عن الربط النهائى حتى تمام السداد . ● بلغ رصيد مخصص المطالبات والقضايا فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٧,١١٩ مليون جنيه لمواجهة العديد من المطالبات والقضايا ، هذا وقد تلاحظ زيادة قيمة المبالغ التى تتحملها الشركة سنوياً عن القضايا العمالية وغيرها حيث بلغت خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٢,٩١٥ مليون جنيه ، ١٦,٠٢٢ مليون جنيه على الترتيب . ● بلغ رصيد مخصص مخالفات المطاحن والمخابز فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٥ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية عن الأعوام من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢ والبالغة نحو ٣٤,١١٧ مليون جنيه . نوصى بدراسة المخصصات المكونة فى ضوء ما سبق وما ورد بالتقرير من ملاحظات والعمل على تدعيمها بالقدر الكافى .	- تم تعزيز مخصص الضرائب بمبلغ ١٠ مليون جنية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وسوف يتم العمل على تعزيز المخصص فى ضوء المطالبات النهائية الواردة والمركز المالى للشركة . - تم تعزيز مخصص المطالبات القضائية ليصبح إجمالي رصيد المخصص في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٧.١٢ مليون جنيه وذلك بناء على نسبة الكسب والخسارة بمخصص القضايا وسوف يتم تعزيز المخصص فى ضوء المطالبات النهائية الواردة والمركز المالى للشركة . - تم رفع دعاوى قضائية على جميع تلك الغرامات وتم الحصول على براءة فى معظم تلك القضايا وجارى الحصول على براءة ذمة مالية وذلك فى الدعاوى حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ ، أما باقي الغرامات حتى عام ٢٠٢٠ تم رفع دعاوى قضائية بها ومازالت متداولة بالمحاكم . - ويتصل باجمالى المخصصات صدور قرار لجنة الطعن بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٦ باستحقاق فروق ضريبة قيمة مضافة عن السنوات ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ بمبلغ ٢٠٩٠٧٦٩٨ جنية وتم سدادها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢١ وفقاً لعمولة الطحن (٢٠٥ جنية للطن) وذلك للاستفادة من القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بالتجاوز عن نسبة ٦٥% مقابل التأخير والضريبة الاضافية . وتم سداد فروق فحص ضرائب المبيعات عن السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ وفقاً لعمولة الطحن (متحصلات بيع النخالة) بمبلغ ٦٢٨٩١١٠٠ جنية وتم رفع دعوى قضائية بالقضاء الإدارى ومتوقع استرداد فروق وفقاً لعمولة الطحن (٢٠٥ جنية) استرشاداً بقرار لجنة الطعن عن السنوات ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ بمبلغ ٤٥٨٣٦١٦٣ جنية .

- بلغت الأرصدة الدائنة للموردين وأوراق الدفع والدائنون الآخرون نحو ٢٧٤,١٦٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، كما بلغت الأرصدة المدينة للموردين والحسابات الدائنة الأخرى نحو ١,٠١٨مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ ٢٦٥ ألف جنيه، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى : • أظهرت المطابقات المجراة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن التعاملات التى تمت خلال العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن وجود العديد من الخلافات التى لم يتم تلافيها منذ سنوات سابقة منها :	
• عدم قيام الشركة بقيد قيمة الغرامات التموينية الموقعة على بعض مطاحنها بنحو ٣٤,١١٧ مليون جنيه منها نحو ٣٣,٠٩٣ مليون جنيه خلال السنوات السابقة حتي ٢٠١٩/٦/٣٠ ، هذا بخلاف الغرامات التى تم قيدها خلال العام المالى الحالى البالغة نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه نتيجة مخالفة بعض المطاحن للمواصفات أو نقص الأوزان ، وذلك على الرغم من قيام الهيئة العامة للسلع التموينية بقيدها على حساب الشركة وإدراجها ضمن المطابقة المجراه ، وقد واجهت الشركة تلك الفروق بمخصصات بلغت نحو ١٥ مليون جنيه .	- تم رفع دعاوى قضائية على جميع تلك الغرامات وتم الحصول على براءة فى معظم تلك القضايا وجارى الحصول على براءة ذمة مالية وذلك فى الدعاوى حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ ، أما باقي الغرامات حتى عام ٢٠٢٠ تم رفع دعاوى قضائية بها ومازالت متداولة بالمحاكم .
• قيام الشركة بقيد نحو ٦,٨٣١ مليون جنيه على حساب رصيد القمح المحلي قيمة ضرائب ومستحقات مرفوع بشأنها قضايا تتمثل فى ٤,٨٠٥ مليون جنيه ضرائب مبيعات عن أعوام سابقة ، نحو١,٥١٢ مليون جنيه حافز نقل ، نحو ٥١٤ ألف جنيه قيمة عمولة غربلة أقماح مستوردة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لم تعترف بها الهيئة ضمن المطابقات المجراه ، هذا وقد واجهته الشركة بمخصص بنحو ٦,٢ مليون جنيه عن ضريبة المبيعات وحافز النقل .	- فرق رصيد القمح المحلى عبارة عن مبلغ ٤.٨٠٥ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات عن أعوام سابقة لا تعترف بها الهيئة وتم إقامة الدعوى رقم ٧٢٢٠ لسنة ٦٩ق إداري القاهرة ولم يحدد لها جلسة وتتم المتابعة عن طريق القطاع القانونى بالشركة ، ونحو ١.٥١٢ مليون جنيه حافز نقل عن عام ٢٠٠٧ لا تعترف به الهيئة وتم رفع قضية عن طريق الشركة وتم احالتها الي محكمة القضاء الاداري برقم ٤٢٣٨ لسنة ٦٥ق إدارية عليا ولم تحدد لها جلسة وتتم المتابعة المستمرة لها عن طريق القطاع القانونى بالشركة ، ومكون مخصص للضرائب على المبيعات وحافز النقل بمبلغ ٦.٢ مليون جنيه .
• عدم قيام الشركة بقيد نحو ٢,٠٦٧ مليون جنيه قيمة عجوزات أقماح قامت الهيئة بقيدها على حساب الشركة ضمن المطابقة المجراه ولم تعترف بها الشركة على سند من اعتبارها ناتج غربلة بنحو ٢,٠٤٧ مليون جنيه ، بخلاف نحو ٢٠ ألف جنيه قيمة عجز ناتج عن إنهيار صومعة بنى مزار ، وتم رفع دعوى قضائية مازالت متداولة. • لم يتم تسوية نحو ٣.١٧٦ مليون جنيه قيمة أحكام قضائية صادرة لصالح الشركة وتم تسليمها للهيئة ولم يتم إدراجها بالمطابقة . يتعين إجراء التصويبات اللازمة على الحساب فى ضوء ذلك ، مع متابعة الإجراءات القانونية بما يكفل حق الشركة والعمل على سرعة نهو الخلافات القائمة .	- الدعوى المقامة بشان نواتج الغربلة بنحو ٢.٠٤٧ مليون جنية تم الحكم فيها لصالح الشركة أما العجز الناتج عن انهيار صومعة بنى مزار مازالت متداولة لحين انتهاء الدعوى المقامة بشأن الصومعة . - تم تسوية قضايا بمبلغ نحو ٧٠٠ ألف جنية فى مطابقة ٢٠٢٢/٦/٣٠ وجارى المتابعة مع الهيئة العامة للسلع التموينية لتسوية باقى الاحكام .
- وجود العديد من الأرصدة المدينة المتوقفة بحسابات الموردين والحسابات الدائنة الآخرى بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧٣٤ ألف جنيه منها : • نحو ٣٨٧ ألف جنيه بإسم شركة مطاحن إطسا الكبرى رصيد متوقف منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ يمثل قيمة فروق تصنيع الخبز المستحق لمخبز الشركة بقطاع الفيوم (منظومة ١) ، هذا وتجدر الإشارة إلى قيام الشركة بالحصول على حكم فى الدعوى رقم ٤٤٩ لسنة ٥٦ ق.س.ع الفيوم ضد وزير التموين وآخرين بفروق تصنيع مستحقة بنحو ٩٤٤ ألف جنيه والفوائد القانونية بمقدار ٤% تحتسب من تاريخ المطالبة القضائية فى ٢٠١٧/٥/٦ وحتى تمام السداد وقد تم إستلام الصيغة التنفيذية بتاريخ ٢٠٢١/٣/٩. • نحو ٢٦٥ ألف جنيه بإسم شركة الحرم للتجارة والتوزيع رصيد متوقف منذ عام ١٩٩٤ حصلت الشركة على حكم بشأنه لم تستطع تنفيذه لعدم الاستدلال على العنوان . نوصى بالعمل على سرعة تسوية وتحصيل الأرصدة المدينة والعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .	- تم الحكم لصالح الشركة في الدعوي المقامة علي هيئة السلع التمويني عن قيمة فروق تصنيع الخبز و تم إعلان الهيئة بالصيغة التنفيذية للتنفيذ و جاري المتابعة . - تم السير فى إجراءات تنفيذ هذا الحكم إلا أنه لم يستدل على عنوان المدعى عليه نظراً لقيام شركة الحرم للتجارة بتغير المسمى التجارى لها كما أن صاحب الشركة ويدعى السيد / ياسين عجلان – ليس له محل أقامه معلوم . وجارى متابعة القضية عن طريق القطاع القانوني بالشركة .

- مازال حساب دائنو شراء أصول يتضمن بعض المبالغ المتوقفة والمرحلة منذ أكثر من عشر سنوات بنحو ١٣٢ ألف جنيه منها ما يلى : ● نحو ٦٨ ألف جنيه بإسم /شركة جارنو مصر للمقاولات رصيد مرحل منذ أكثر من ١٥ سنة عن تطوير قسم النظافة بمطحن سلندرات المنيا. ● نحو ٦٢ ألف جنية بإسم/شركة المقاولون العرب رصيد مرحل منذ حوالى ١٠سنوات قيمة ٤٠% محتجزة من المستخلص الثاني عن مشروع خط غسيل الأقماح بمطحن الوسطي .	- هذا المبلغ خاص بتطوير قسم النظافة بمطحن سلندرات المنيا ولم تقم شركة جارنو مصر باستكمال التجارب . وسوف تقوم الشركة ببحث كيفية التصرف فى تلك المبالغ . - تم إسناد خط صرف وغسيل اقماح مطحن الواسطى وربطها على شبكة الصرف الصحي لمدينة الواسطى بالأمر المباشر إلى شركة المقاولون العرب باجمالى مبلغ ٣٦٠٦٢١ جنيهاً حيث تم تسليم الموقع في ١٩٩٨/٩/١٥ وتم إرجاء الاستلام الابتدائي لحين الانتهاء من شبكة الصرف الصحي لمدينة الواسطى التي توقف العمل بها وقد تم صرف المستخلص الأول بمبلغ ١٣٦٣٥٩ جنيهاً وتم صرف ٦٠% من المستخلص الثانى بمبلغ ٩٣٩٣٨جنيه وتم خصم مبلغ المذكور لحين الانتهاء منه وتشغيل خط الصرف المتوقف بسبب عدم تشغيل محطة صرف مدينة الواسطى ، وسوف يتم متابعة الموضوع مع شركة المقاولون العرب للانتهاء من هذا الموضوع علماً بأن مطحن الواسطى متوقف منذ ٢٠٠٦ بقرار وزاري ويوجد دعوى قضائية رقم ٢٨٢٢ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى وتم الإحالة لمكتب الخبراء مرة آخرى . - سوف يتم تسوية هذا المبلغ فور انتهاء المقاول من تنفيذ الاعمال .
● ويتصل بذلك وجود رصيد مدين بالحساب بنحو ٦٠ ألف جنيه بإسم الجمعية التعاونية الإنتاجية للإنشاء والتعمير قيمة المجنب من مستحقاته لحين وجود ما يفيد حضور مهندس المقاول إثناء تنفيذ الأعمال . يتعين تفعيل ما ورد بردود الشركة بسرعة بحث ودراسة هذه الأرصدة والعمل على إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه تلك الدراسة والإفادة .	
- تضمنت الحسابات الدائنة الآخرى ما يلى : - نحو ٥,٥٤٦ مليون جنيه مبالغ سبق استقطاعها لصالح جهات خارجية (صندوق دعم الخدمة التموينية - هيئة الرقابة التجارية - نقابة المهن الزراعية - لجنة البرامج - النقابة العامة للصناعات الغذائية - وغيرها) بعضها مرحل من العام السابق والتى لم تقم الشركة بسدادها . نوصى بضرورة الإلتزام بسداد كافة المبالغ المستحقة فى مواعيدها المقررة حتى لا تتعرض الشركة لتحمل غرامات عنها .	- سوف يتم سداد تلك المبالغ للجهات المعلى لها فور ورود مطالبات السداد .
- نحو ٧٩٠ ألف جنيه تمثل أرصدة مرحلة منذ عدة سنوات (عجز دقيق بإدارة الشركة ، مضبوطات مباحث التموين ، مبالغ تحت التسوية شركة مصر للتأمين) . نوصى بضرورة بحث تلك الأرصدة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك .	عجز دقيق : ذلك المبلغ عبارة عن حوالى ١٦٢ ألف جنيه عجز دقيق بقطاع الفيوم فى عام ٢٠١٦ بالدعوى رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١٦ محالة إلى الخبراء للتقرير ، مبلغ حوالى ١٢٦ ألف جنيه عجز دقيق بقطاع الفيوم عام ٢٠١٧ ، والدعوى رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٧ وقف تعليقى لبحث الفصل فى الجنحة . - مباحث التموين : ذلك المبلغ معلى تحت حساب المضبوطات التموينية بقطاع المنيا ومازال الموضوع بالنيابة وسوف تتم التسوية فور صدور قرار النيابة . - مبالغ تحت التسوية – مصر للتأمين : تلك المبالغ تم الحصول عليها نظير التامين على مندوبي البيع بالشركة وبناء على الأحكام القضائية الصادرة ضدهم وتم رفع قضايا نقض من قبل المذكورين وسوف يتم تسوية تلك المبالغ بناء على ما تسفر عنه تلك القضايا
- حساب الشركات القابضة والشقيقة الظاهر بنحو ٤.٠٧٠ مليون جنيه ، تلاحظ بشأنه ما يلى : ● عدم إجراء المطابقات اللازمة على كافة المعاملات الجارية مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية والبالغ رصيدها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣.٧٨٧ مليون جنيه وذلك عن الفترات منذ العام المالى المنتهى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وحتى تاريخه ، والتى تعتبر أحد أدلة الإثبات الهامة . ● تضمن الحساب رصيد مدين بنحو ٦٨ ألف جنيه بإسم شركة مطاحن شمال القاهرة تمثل المتبقى لديها من حساب مصروفات المؤتمر السنوى للطحن بدولة الإمارات منذ شهر اغسطس ٢٠٢١ . نوصى بضرورة إجراء المطابقات اللازمة على الأرصدة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية منذ ٢٠١٩/٦/٣٠ وحتى تاريخه ، وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات مع سرعة تحصيل مستحقات الشركة .	- جارى الاعداد لإجراء المطابقة اللازمة . - قامت مطاحن شمال القاهرة بسداد المبلغ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٩

- تم تحميل قائمة الدخل تقديرياً بنحو ١٨,٤٥٠ مليون جنيه على حساب الأجور تمثل قيمة مكافأة الميزانية للعاملين عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وذلك تدعيماً لتوزيعات العاملين عن أرباح العام ، ودون وجود قرار يؤيد ذلك . الأمر الذى يلزم العرض على الجمعية العامة للإعتماد .	- الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للموافقة .
- ضعف نظم الرقابة الداخلية على مستوى الأنشطة والعهد المالية والمخازن والتى تضمنتها تقاريرنا الدورية المبلغة للشركة خلال العام المالى الحالى ، وما تضمنه التقرير المعروض من ملاحظات ، ومن مظاهر ذلك :	
• التلاعب فى الحصص التموينية المنصرفة لعدد ٧ مخابز من الدقيق والنخالة الناعمة من مطحن أبو قرقاص التابع لقطاع المنيا بمبالغ تصل إلى نحو ٦,٧ مليون جنيه خلال الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى إبريل ٢٠٢٢ وهو الأمر الذى تم إبلاغ النيابة العامة به بالمحضر رقم ١٥٢١ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٠ ، ويتصل بذلك القيام بتحويل كمية ٦٥ طن دقيق بعدد ١٣٠٠ جوال دقيق زنة ٥٠ كيلو من مطحن بوهلر المنيا بموجب إخطار خروج بوابة رقم ٢٤٨٩١٧ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٨ إلى مطحن أبو قرقاص المتوقف عن العمل منذ الأسبوع الأول من شهر يوليو ولم يتم إضافتها إلا بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣١ وقبل استئناف عمل المطحن بيوم واحد فى ٢٠٢٢/٨/١ .	- مازال الموضوع تحت التحقيق بالنيابة العامة وتم تكوين مخصص بمبلغ ٧ مليون جنية . أما بالنسبة لتحويل كمية ٦٥ طن دقيق من مطحن بوهلر المنيا إلى مطحن ابو قرقاص بالمنيا فتم إحالة ذلك الأمر للتحقيق بالقطاع القانونى بالشركة بالتحقيق رقم (٧٠٤ لسنة ٢٠٢٢) وسوف نوافى سيادتكم بنتائج التحقيق فور الانتهاء منها .
• سوء حالة بعض مطاحن الشركة مما ترتب عليه :	
▪ عدم قدرة بعض مطاحن الشركة على تنفيذ برامج الطحن خلال العام وخاصة مطحن بنى مزار والذى لم يستطع تنفيذ برنامج الطحن خلال الفترة حيث بلغت الكميات المطحونة ١٥٦٧٨ طن بنسبة ٩٦% من البرنامج البالغ ١٦٤٠٠ طن بخلاف كميات أيام التعزيز وهو ما ترتب عليه عدم إجراء تصفية صفرية للمطحن فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .	- تم عمل اللازم وإجراء الصيانة اللازمة وتدبير قطع الغيار المطلوبة للمطحن اعتباراً من بداية شهر أغسطس ٢٠٢٢ وتم وصول مطحن بنى مزار إلى العمل بالطاقة القصوى ووفقاً للقمح المحدد من لجنة البرامج بالكامل .
▪ سحب كمية ٤٠ طن قمح من حصة الطحن المخصصة للشركة وتحويلها إلى مطحن قطاع خاص بخلاف كمية ٤٠ طن آخرى من إحدى الشركات الشقيقة التى كانت تغطى نقص أرصدة الدقيق ببعض قطاعات الشركة ، نتيجة إصدار الشركة لخطاب لمديرية التموين يتضمن نقص الأرصدة بقطاع المنيا ، مما أفقد الشركة عوائد طحنها وعمولة بيع النخالة الناتجة عنها .	- جارى متابعة ذلك الأمر وإرسال العديد من الخطابات إلى الجهات المعنية وسوف يتم العمل على استرجاع تلك الكمية .
▪ استلام كميات دقيق من الشركات الشقيقة لتغطية أرصدة قطاعات الشركة المختلفة والت بلغت حوالى ٧١ ألف طن أفقدت الشركة عوائد طحن أقماحها وعمولة بيع النخالة الناتجة منها البالغة نحو ٤٥ مليون جنيه .	- يرجع ذلك لتنفيذ الشركة البرنامج المقرر من قبل لجنة البرامج بوزارة التموين .
▪ عدم السرعة فى تلبية احتياجات المطاحن من قطع الغيار المختلفة ومن ذلك عدم إتخاذ الإجراءات الواجبة طبقاً للتعاقد مع شركة تكنو جروب لقيامها بتوريد عدد (١٤٠) درفيل غير مطابقة للمواصفات تبلغ قيمتها نحو ٢,٢٣٣ مليون جنيه طبقاً للعقد المحرر بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣ ، وتم رفضها من قبل لجنة الفحص وآخرها فى ٢٠٢٢/٣/٢٧ وتجدر الإشارة إلى صدور تقرير مركز الاستشارات الهندسية بكلية الهندسة جامعة المنيا بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٩ يفيد بأن جميع القراءات لقياس الصلادة وعددها ٢٩ قراءه غير مطابقة للصلادة المطلوبة ، ولم يتم حتى تاريخه مصادرة التأمين النهائى المقدم من المورد رغم القيام بإعادة طرح مناقصة عامة لتلبية احتياجات المطاحن خاصة من هذه القطع التى قد يؤدى عدم تواجدها إلى توقف المطاحن .	- صدر قرار مجلس الإدارة بالموضوع السادس والعشرون بالجلسة رقم (٣) لسنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ بالاتى : ١. مصادرة التأمين النهائى المقدم من شركة تكنو جروب بمبلغ ٢٢٣٣٠٣ جنية الصادر من بنك مصر – فرع مصر الجديدة لصالح الشركة قيمة ١٠% تأمين نهائى عن هذه العملية لعدم التزامها بتوريد مشمول أمر التوريد مطابق للمواصفات الفنية المطلوبة . ٢. السير فى إجراءات طرح مناقصة عامة لشراء عدد (١٤٠) درفيل (عدد ١٢٠ درفيل طراز بوهلر + عدد ٢٠ درفيل طراز mmw) مع تحميل شركة تكنو جروب بفروق الأسعار وكافة ما يترتب على ذلك من تعويضات وغرامات ومصروفات . ٣. التحفظ على الدرافيل الموردة من شركة تكنو جروب بمخازن الشركة والمرفوضة فنيا لمخالفتها للمواصفات الفنية المطلوبة حفاظاً على حقوق الشركة قبل الشركة الموردة . ٤. إخطار القطاع القانونى بمستجدات الموضوع أولاً بأول . - إيماءاً إلى الكتاب الوارد من شركة تكنو جروب فى ٢٠٢٢/٩/٢٥ صدر قرار مجلس الإدارة فى الموضوع العشرون بالجلسة رقم (٥) لسنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ المنعقدة

	بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٨ بالاتى :- ١. الاستمرار فى إجراءات المناقصة العامة رقم (٧) جلسة ٢٠٢٢/٩/٢٨ لشراء احتياجات الشركة من الدرافيل . ٢. الإرجاء المؤقت لتنفيذ قرار مجلس الإدارة رقم ٢٦ بالجلسة رقم ٣ المنعقدة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ بشأن الإجراءات التى تتخذ قبل شركة تكنو جروب . ٣. منح مهلة أخيرة قدرها ٤٥ يوم لشركة تكنو جروب لتوريد الدرافيل وذلك فى الخطاب الوارد منها وفى حالة عدم التوريد يتم تفعيل قرار مجلس الإدارة رقم ٢٦ بالجلسة رقم (٣) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ . ٤. استمرار التحفظ على الدرافيل الموردة من شركة تكنو جروب بمخازن شركتنا وعدم تسليمها للمورد . ٥. استمرار التحفظ على خطاب الضمان المقدم من شركة تكنو جروب وتجديده فى المواعيد المقررة .
■ تحمل الشركة بغرامات تموينية خلال العام المالى الحالى بنحو ١,٠٢٤ مليون جنيه نتيجة مخالفة عينات ونقص أوزان مع تكرارها أكثر من مرة بمطحن أبو قرقاص بالمنيا والذى بلغت غراماته خلال الفترة نحو ٥٤٢ ألف جنيه . ● عدم القيام باتخاذ إجراءات البيع السليمة لبعض أصول ومهمات الشركة الواردة بالقرار رقم (٥٠٦) الصادر فى ٢٠٢١/١٢/١٢ من تشكيل لجان لتلطيط الأصناف المراد بيعها وحصرها وإعداد كشوف بها وإعداد كراسة الشروط وفض المظاريف والتثمين وعرضها فى مزاد علنى ، ومن ذلك صدور كتاب مدير عام التسويق فى ٢٠٢٢/٦/١٦ بقبول توريد مبلغ ٢٥ ألف جنيه بخزينة الشركة لأحد العملاء لبيع كميات غير محدده من الخشب الكسر والمواسير البلاستيك ودون إتباع إى من الإجراءات الواردة بالقرار المشار إليه مما ترتب عليه قيام العميل بتحميل عدد ٥٠٠ عرق خشب سليم أطوال ٦ متر و ٤ متر طبقاً لإذن الصرف وإخطار خروج البوابة المحرر من شونة المودة بقطاع المنيا والتى تم ردها مرة آخرى للشركة بعد اعتراض بعض مسئولى لجنة التسليم وتم تحرير محضر إثبات حالة بذلك فى نفس تاريخ توريد القيمة بخزينة الشركة فى ٢٠٢٢/٦/١٦ . نوصى بتطوير نظم الرقابة الداخلية إحكاماً للرقابة على كافة أنشطة الشركة ، مع ضرورة تحديد المسئولية بشأن وقائع التلاعب وإهدار المال العام	- تعمل الشركة جاهدة على إجراء الصيانات الدورية اللازمة لجميع مطاحنها وتم تلافى أغلب الملاحظات الفنية بجميع المطاحن والعمل بصورة سليمة وسوف يتم رفع دعاوى قضائية على تلك الغرامات . - تم إحالة ذلك الأمر للتحقيق بالقطاع القانونى بالشركة بالتحقيق رقم (٧٠٥ لسنة ٢٠٢٢) وسوف نوافى سيادتكم بنتائج التحقيق فور الانتهاء منها .
- لم تقم الشركة بالالتزام بدراسة متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) بشأن الأدوات المالية وأثرها على القوائم المالية . نوصى بضرورة الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية .	- سوف تعمل الشركة جاهدة على دراسة معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) فى ضوء الوضع الحالى لأنشطة الشركة حيث أنه لا يوجد أى ائتمانات أو تسهيلات ائتمانية من الشركة .
- <u>الرأى المتحفظ</u> : وفيما عدا تأثير ما تقدم وإذا ما أخذت التسويات المحاسبية والملاحظات الواردة بالتقرير في الإعتبار فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لشركة مطاحن مصر الوسطى فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .	
- <u>مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً</u> : - بلغ صافى الربح قبل الضرائب بقائمة الدخل نحو ١٤٢,١٥٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ١٣٥.٥٧٣ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ ، بزيادة قدرها ٦.٥٨٠ مليون جنية وذلك على الرغم من زيادة الإيرادات العرضية بنحو ٢٢.٤٩٦ مليون جنية على النحو التالى ● نحو ١١,٩٦٣ مليون جنيه قيمة إيرادات وأرباح أخرى يتمثل أهمها فى عائد مزاد بيع بعض الخردة والكهنة والفوارغ ومبيعات مخلفات الطحن . ● نحو ١٠,٥٣٣ مليون جنيه قيمة إيرادات استثمارات مالية وفوائد بنكية . ● ويتصل بذلك زيادة إيرادات التشغيل للغير بنحو ٢.٩٥٠ مليون جنية فقط والتى تمثل عائد الشركة من نشاطها الرئيسى لطحن الاقماح . نوصى بضرورة بذل مزيد من الجهود لتعظيم عوائد الشركة من أنشطتها الرئيسية فى ظل قدرات المطاحن المتاحة والعمل على الحفاظ عليها وتعظيمها .	- تعمل الشركة جاهدة على تعظيم كافة إيراداتها . - تعمل الشركة على تعظيم إيرادات النشاط الرئيسى على الرغم من تخفيض القمح المطحون من قبل لجنة البرامج .

- عدم قيام الشركة باستكمال توفيق أوضاعها بما يلى : ● تعديل لوائحها المالية والإدارية فى ضوء قرار الجمعية العامة غير العادية فى ٢٠٢١/٦/٢٩ بنقل تبعية الشركة لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١وإعتماد النظام الأساسى لها تطبيقاً للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية . ● تنفيذ قرار مجلس الإدارة بجلسته رقم (٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٨ بالموافقة على تفويض الرئيس التنفيذى للشركة باتخاذ إجراءات تشكيل لجنة إدارية معاونة من العاملين وذلك طبقاً للمادة (٣٥) من النظام الأساسى المعتمد للشركة . نوصى بضرورة الإسراع فى توفيق أوضاع الشركة فى ضوء قرارات الجمعية العامة والنظام الأساسى وتأثير ذلك على استكمال عدد مجلس الإدارة بالاجتماعات الدورية وكذا حدود السلطات المالية لاعتماد الاعمال المنفذة .	- تم صدور قرار الرئيس التنفيذى رقم ٣٦٧ الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٣ بتشكيل لجان لوضع مقترح للوائح الشركة وفقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتيهما التنفيذيتين وتعديلاتهم مع مراعاة جميع اللوائح والتعليمات والقوانين ذات الصلة . وتم الانتهاء من إعداد مشروع جميع اللوائح وجارى الدراسة للعرض على مجلس الإدارة الموقر للاعتماد . - سوف يتم العرض على مجلس الإدارة لأعتماد تشكيل اللجنة .
- عدم إلتزام الشركة بتطبيق وسائل الدفع غير النقدى بشكل كامل المقررة بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠. نوصى بسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل إستخدام وسائل الدفع غير النقدى طبقاً للقانون لكافة معاملات الشركة .	- يتم سداد كافة مستحقات العاملين والضرائب والتأمينات عن طريق الدفع الاليكترونى ، ويتم السداد لبعض من المتعاملين مع الشركة ايضاً عن طريق الدفع الالكترونى وجارى العمل على تطبيق ذلك النظام على كافة المتعاملين .
- بلغت الخطة الإستثمارية المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٢ مليون جنيه ، وقد بلغ المنفذ الفعلي لها خلال الفترة نحو ٣,٢٦٥ مليون جنيه بنسبة حوالى ١٥% ، مما يشير إلي المبالغة فى قيمة التقديرات وعدم القدرة على تنفيذ بعضها . يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الإلتزام بتنفيذ خطط الشركة الموضوعة .	- تم تنفيذ البنود طبقاً للاحتياجات الشركة ، أما بخصوص إقامة صوامع جديدة فقد تم ارجائها طبقاً للتعليمات الصادرة بعدم الشروع فى أية جديدة خلال الفترة القادمة . وتم إعادة العرض على مجلس الإدارة للبدء فى المشروع مرة آخرى ، وتم مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الغذائية بذلك والتى بدورها قامت مشكورة بعرض مذكرة بذلك الأمر على معالى السيد وزير التموين والتجارة الداخلية الذى وافق بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٥ على مذكرة الشركة القابضة وجارى حالياً استكمال إجراءات تنفيذ إنشاء صومعة معدنية بسعة ٣٠ ألف طن بأرض الريرمون بملوى بمحافظة المنيا بالتمويل الذاتى .
- عدم الإنتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الأراضي بحوزة الشركة ومن ذلك : ● أراضى آلت بقرارات نزع ملكية أو تأميم أرقام ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ ، بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالى٣٧ ألف متر ، ومن ذلك : ● أراضى مطاحن (إسلام ، نامق ، عبد اللطيف ، ببا) بقطاع بنى سويف ● أراضى مطاحن (مغاغة ، بنى مزار القديم ، بنيامين ، أبو قرقاص ، ملوى) ، شونة ملوى ، مستودع سمالوط بقطاع المنيا . ● أراضى مطاحن (ديروط ، حنا عوض) بقطاع أسيوط . ● أراضى مشتراه أو مخصصة من الوحدات المحلية أو المحافظة أو أشخاص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالى ١٧ ألف متر (المبنى الإدارى بالفيوم ، مطحن وشونة ساحل سليم والجزء المشتراه من شونة السلطان بأسيوط) . ● بعض مساحات الأراضى بحوزة الشركة غير مدرجة بسجلات الأصول لعدم تمكنها من تقنين وضعها تتمثل فى : ● مساحة ١٦ س ٢١ ط ١١ ف لأرض شونة الغريب بمحافظة أسيوط والسابق تسليمها للشركة فى ١٩٩٩/١٢/٢٨ ودون إصدار قرارات تخصيص أو بيع أو سداد مقابل انتفاع لها سوى وضع يد الشركة عليها ، حيث تقوم الشركة حالياً بمخاطبة إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط بطلب لتحرير عقد بيع لها . ● مساحة ٩ س ١٣ ط ٤ ف بقرية دشلوط بمركز ديروط بمحافظة أسيوط والتى حصلت عليها الشركة بناء على قرار السيد وزير الزراعة فى	- قرر مجلس الإدارة بجلسته رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٩ إنشاء قطاع الأصول بالشركة وقد تم الانتهاء من تسجيل أو صدور حكم بصحة ونفاذ عقد بيع عدد ٣٠ موقع من أجمالي مواقع الشركة (٤٩) موقع وجارى اتخاذ إجراءات تسجيل عدد ٥ مواقع منها ٢ مواقع بقطاع بنى سويف وهى (مطحن نامق ، مطحن إسلام) وعدد ٢ مواقع بقطاع أسيوط وهى (مطحن حنا عوض ، مطحن ديروط) وأخيرا موقع واحد بقطاع الفيوم وهو المبنى الادارى بالفيوم ومتبقي عدد ١٤ موقع جارى استكمال المستندات الخاصة بهم . - شونة الغريب : تم تقديم طلب لتحرير عقد البيع الخاص بشونة الغريب مركز ساحل سليم إلى إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط وتم مخاطبة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالقاهرة علي الموافقة لتحرير عقد البدل مع أرض شونة درنكة ملك الشركة وتم إحالة الموضوع إلى إدارة العقود بالإصلاح الزراعي التي انتهت بالموافقة على تحرير العقد والإحالة إلى اللجنة القانونية بالهيئة بتاريخ : ٢٥ / ١ / ٢٠٢١ ، صدر قرار اللجنة القانونية بالموافقة علي عقد البدل مع إعداد مذكرة شارحه بشأن بيع مساحة ٥س ٢ط ١ف للشركة ولم يرد لنا رد حتى تاريخه . - شونة دشلوط : صدر قرار وزير الزراعة فى ٢٠٠١/٦/٣٠ بالموافقة على إقامة شونة للشركة ونظراً للتأخر فى اتخاذ إجراءات البيع فى هذا الوقت ورغم المكاتبات العديدة من الشركة لمحافظة

٢٠٠١/٦/٣٠ لإقامة مطحن وشونة حيث تم رفض الدعوى رقم ٢٥٠٨٩ لسنة ٢٦ ق بالقضاء الإدارى والمقامة ضد محافظ أسيوط لرفضه إتمام عملية البيع نتيجة تأخر الشركة فى إتمام إجراءات الشراء ونقل الملكية وتنفيذ المشروع المخصص له الأرض ، وقد تم إقامة طعن على الحكم تحت رقم ٦٦/٥٢١٧٠ ق إدارية عليا ولم تحدد له جلسة.	أسيوط والمجلس الشعبي المحلى وإدارة أملاك الدولة بأسيوط إلا أن المجلس الشعبي المحلى اصدر القرار رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠١٠ بتخصيص هذه المساحة لمشروعات ذات نفع عام وأعقب هذا القرار صدور قرارات بتخصيص الأرض لتنفيذ محطة صرف صحي ، مدرسة لغات وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٢٥٠٨٩ لسنة ٢٦ق بالقضاء الإدارى بهذا الشأن بجلسة ٢٠٢٠/٢/٢٧ بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وتم إقامة طعن أمام الإدارية العليا ولم يحدد له جلسة .
• عدد (١) استراحة بقطاع بنى سويف بمساحة ١٤٠ م٢.	- استراحة بني سويف : مملوكة للشركة عن طريق الشراء من الوحدة المحلية لمجلس مدينة بني سويف وتعذر تسجيلها نظراً لعدم وجود قرار تقسيم للأرض المقامة عليها وسوف يتم رفع دعوى صحة ونفاذ بموجب أصل عقد البيع .
• أراضى مدرجة بسجل الأصول ولا يوجد لها سند ملكية (مطحن الوادى الجديد ، مستودع موط) . نوصى بضرورة العمل على سرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنهاء أعمال التسجيل لكافة المواقع حفاظاً على أصول الشركة وموجوداتها .	- مطحن الوادى الجديد ومستودع موط : تم الانتهاء من إجراء الرفع المساحي لكل منهما وجارى فحص المستندات المتوفرة لإمكان اتخاذ ما يلزم فى ضوء المستندات المتاحة
- وجود العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات تأميم أو نزاعات على ملكية أراضي وعقارات أو تثبيت ملكية أو تمكين أو فسخ عقد إيجار أو ريع ، صدرت بشأن بعضها أحكام في غير صالح الشركة والأخري مازالت متداولة ومن ذلك :	
• أرض شونة السلطان بقطاع أسيوط البالغ اجمالى مساحتها ٦ أفدنة والتى كانت تؤجرها الشركة منذ أكثر من ٤٠ عام والتى تملكت الشركة منها مساحة ٢٩٨٨م٢ بموجب عقد شراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ من القطعة رقم (٢٨) البالغ اجمالى مساحتها ٨٩٦٤ م٢ مقابل التنازل عن إيجار باقى المساحة ولم تستطع الشركة تسجيل هذا العقد حتى تاريخه لعدم وجود فرز وتجنيب لها ويتصل بذلك قيام الملاك ببيع باقى المساحة لهذه القطعة وقدرها ٥٩٧٦ م٢ لجمعية إسكان الزراعيين والتى تبين قيامها بتحديد هذه المساحة على واجهة الأرض وعمل سور خشب وسلك بينها وبين أرض الشركة وجارى عمل دعوى فرز وتجنيب وصحة ونفاذ للعقد .	- شونة السلطان : تم تقديم الطلب رقم ٢١٠ لسنة ٢٠١٥ والمجدد بالطلب رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٩ والممتد برقم ١١١ لسنة ٢٠٢٠ لإشهار عريضة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى الخاص بالشونة بمساحة ٢٩٨٨.١١ م٢ بالمشاع فى القطعة ٢٨ ومساحتها ١٠٥٢٥.٩٠ م٢ وتم الرفع المساحى للشونة فى ٢٠١٥/١١/١١ وتم تحرير كشف تحديد رسمى للمواقع وجارى استكمال إجراءات الشهر العقارى لإشهار عريضة الدعوى تمهيداً لصدور حكم بصحة ونافذ عقد البيع حتى تتمكن الشركة من القيام برفع دعوى فرز وتجنيب للأرض ملك الشركة وأن جمعية إسكان الزراعيين لم تتسلم أرضها حتى تاريخه وأن السور الشائك تم وضعه منذ فترة طويلة حيث انتهت كمية القمح المخزنة بالشونة لحمايتها وحفاظاً عليها من السرقة وقد صدر الحكم فى الدعوى رقم ١٥٣٣ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ بتثبيت ملكية الشركة على ارض شونة السلطان وتم استئناف الحكم من قبل المدعى عليهم وقيد الاستئناف برقم ١٩٣٣ لسنة ٩٧ ق . س . ع أسيوط حدد لها جلسة ٢٠٢٢/١١/٨ للاعلان .
• وجود نزاع بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والشركة على ملكية مساحة ١٨س ١٥ط تمثل جزء من إجمالى مساحة مطحن ساحل سليم بأسيوط البالغة ٥ س ١٤ ط ٢ ف ، حيث قامت الشركة بتقديم إجراءات إعتراض على قرار الإستيلاء أمام لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي وقد صدر حكم لصالح الشركة بإلغاء هذا القرار فى ٢٠٢١/٨/١٥، وما زالت الشركة فى انتظار التصرف القانونى للطعن من الهيئة.	- مطحن ساحل سليم:- قامت الهيئة بالطعن على الحكم الصادر لصالح الشركة وقيد برقم ١٦٥٥ لسنة ٦٨ ق ولم يتم تحديد جلسه حتى تاريخه .
• صدور حكم محو شهر قرار التأميم رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ لصالح ورثة / شوقي عوض لحصة شائعة تبلغ نصف مساحة أرض مطحن شوقي عوض والبالغ مساحته الإجمالية ٢٣٦٢ م٢ ، وكذا الحكم بإلزام الشركة بسداد ريعاً قدرته المحكمة بنحو ١٢٥ ألف جنيه عن الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٦ حتى ٢٠١٥/٥/٢٦ ، وقد قامت الشركة بعمل إستئناف فرعى برقم ١٦٧٤ لسنة ٩٥ ق.س.ع أسيوط وقد تم صدور حكم بالرفض بجلسة ٢٠٢٢/١/٢٩ وتم إجراء نقض من الشركة برقم ٨٣٧٠ لسنة ٩٢ق ولم يحدد له جلسة .	- مطحن شوقى عوض :- قامت الشركة بعمل نقض بشأن حكم المحو والشطب وقيد برقم ٨٣٧٠ لسنة ٩٢ ق ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه .
• إقامة دعوي قضائية برقم ٢٠١٤/٩٧٨ من ورثة / ليون عازر للمطالبة بتثبيت ملكية نصف مساحة مطحن الحمراء البالغ مساحته ١٦٧٧م٢ ، وقد صدر حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩ برفض الدعوى وتثبيت ملكية الشركة وفى انتظار استئناف الخصم.	- مطحن الحمراء :- تم استئناف الحكم من قبل الخصم وقيد برقم ١٦١٥ لسنة ٩٧ق س. ع أسيوط وحدد له جلسة ٢٠٢٢/١١/١٥ لإعادة الاعلان بأصل الصحيفة .

• إقامة دعوى رقم ٢٠١٩/٥٢٤ مدنى حكومة أسيوط من ورثة / حنا ثابت الصيفى للمطالبة بتثبيت ملكيتهم وريع مطحن الوليدية " سبق قيام الشركة ببيعه لهيئة الأبنية التعليمية منذ أكثر من ٢٠ عاماً " ، ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/٩/٢٨ لورود تقرير الخبراء . يتعين سرعة تسجيل المساحة المملوكة بشونة السلطان مع عمل فرز وتجنيب لها حفاظاً على حق الشركة فى واجهة الأرض ، ومتابعة الإجراءات القانونية لكافة النزاعات القضائية وموافاتنا بما تنتهى إليه ، مع قيد استحقاق الريع المقرر لمطحن شوقى عوض حتى تاريخه.	- مطحن الوليدية :- الدعوى مؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٦ للاعلان بورود التقرير .
- وجود العديد من الفروق المساحية ببعض الأراضي بين ما هو وارد بعقود الملكية أو الوارد بشهادات السجل العيني وبين المساحات المثبتة بسجلات الأصول الثابتة . يتعين بحث أسباب هذه الفروق وتصويب السجلات فى ضوء تقنين الوضع مع الجهات المختصة واتخاذ اللازم والإفادة .	- تم عمل رفع مساحى لكافة المواقع وجارى أتخاذ إجراءات اللازمة لتصويب المساحات الواردة بسجلات الاصول الثابتة وفقاً للعقود المسجلة والمساحات الواردة بشهادات السجل العينى تمهيداً للعرض على مجلس الإدارة والجمعية العامة .
- لم نوافٍ بما إنتهى إليه القطاع القانونى بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بشأن تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٧/١١/٩ بالبت فى قرار عدم إخلاء طرف مجلس إدارة الشركة السابق والصادر من الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ١٩٩٨/١٠/٢٤ للنظر في إعتماد القوائم المالية للعام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وتجدر الإشارة إلى صدور حكم فى ٢٠٠٣/٤/٧ بحبس رئيس مجلس الإدارة لمدة سنة واحدة وإيقاف التنفيذ لمدة ثلاثة سنوات فى القضية رقم ١٦٩٧ لسنة ٢٠٠٣ . نوصى بضرورة موافاتنا بما تم الإنتهاء إليه فى هذا الشأن .	- صدر قرار الجمعية العامة للشركة للعام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ بعدم إخلاء طرف مجلس إدارة الشركة و عدم صرف أى مكافأة لاعضائه نتيجة إحالتهم للمحاكمة علماً بأنه صدر قرار الجمعية العامة للعام المالى ١٩٩٩/١٩٩٨ بصرف مكافأة مجلس الإدارة عن عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وتم إحالة المخالفات للنيابة العامة والتى بدورها تم إحالة المختصين لمحكمة الجنايات التى وجهت لهم تهم بالمخالفات وتوقيع العقوبات على المخالفين ومنها عقوبة الحبس وجارى المتابعة عن طريق القطاع القانونى بالشركة .
- أسفرت مراجعة قوائم التكاليف عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ظهور صافى خسارة بنحو ٩٤.٦٩١ مليون جنيه لكافة الأنشطة "عدا نشاطى الطحن والنقل الخارجى بتحقيق فائض بنحو ٢٠١.٦٤٦ مليون جنيه ، ٣.١٤٠ مليون جنية على الترتيب " . نوصى ببحث ودراسة أسباب خسارة بعض الأنشطة ووضع خطط تسويقية مستقبلية للنهوض بالإيرادات والإفصاح عنها.	- جارى إعداد دراسة شاملة لتأجير مخابز الشركة وتم طرحها بمزاد علنى للتأجير وتم البت فى العروض المقدمة لتأجير مخبز الفيوم وتم الترسية وجارى توقيع العقد مع العميل . - أما باقى الأنشطة فتعتبر أنشطة خدمية لنشاط الطحن .
- تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الآخرى : - لم تتضمن القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ الآثار المالية لتطبيق القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ والمتضمن فرض ضريبة قيمتها خمسة جنيهات على الخدمات أو المستندات التى تقدمها أو تصدرها الجهات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته وشركات قطاع الأعمال العام والشركات المملوكة بالكامل للدولة أو التى تساهم فيها بنسبة تزيد على ٥٠% بناءً على طلب ذوى الشأن ، وغيرها من البنود . يتعين الإلتزام بتطبيق القوانين السارية وسداد المبالغ التى يتم تحصيلها وخصمها دورياً	- جارى دراسة ذلك القانون وسوف يتم مخاطبة الهيئة العامة للسلع التموينية لإمكانية تطبيقه .
- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ . نوصى بضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية .	- سوف يتم مراعاة ذلك واتخاذ الإجراءات اللازمة لإثبات باقى الأنشطة وتطوير نظام التكاليف بالشركة عن طريق حضور دورات تدريبية متخصصة وجارى ميكنة جميع أعمال الشركة ومنها نظام التكاليف .
- لم يتم الالتزام بما تقضى به أحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار قانون البيئة بشأن ما يلى : • إمساك سجل بيئى لوحدات الشركة . • عدم وجود شبكة صرف صحي لكل من مطحني بني مزار وأبو قرقاص بالمنيا وذلك بالمخالفة للإشتراطات الصحية والبيئية . • عدم وجود ستائر أو فلاتر للأتربة على كافة نقر المطاحن بالقطاع . يتعين الالتزام بأحكام قانون البيئة لتحقيق الرقابة على مدى تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية لتوفير الحماية والأمن للعاملين والمجتمع	- سوف يتم الالتزام بالقيد فى السجل . - المطحنين متواجدين فى أطراف مدينتى بنى مزار وأبو قرقاص وبالاستعلام من الجهات الخارجية المعنية تبين عدم وصول الشبكة العمومية للصرف الصحى لهذه المناطق ومخطط التوصيل لها مستقبلاً ويتم المتابعة المستمرة مع الجهات الخارجية . - يوجد فلاتر أتربه داخل كل مطحن كما يوجد على نقرة الاستقبال لكل مطحن وحدة شفط أتربة وهى متصلة بالفلاتر الداخلية لكل مطحن وجميعها تعمل وفقاً للتصميم ، وجارى عمل دراسة لتنفيذ ستائر على نقر المطاحن .

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف نوصى بتطويره بما يسمح بالرقابة الفعالة على كافة أعمال الشركة ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية فيما عدا ما ورد بشأنه من ملاحظات بتقريرنا . - البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما ورد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات فى الدفاتر .	

رئيس القطـــاع المالي

محاسب / محمود صابر رشيدى

الرئيس التنفيذى

مهندس / أحمد محمد عشماوى